

البنك الأهلي المتحد ش.م.ب.

إفصاح تكميلي

الأثر المالي لجائحة الفيروس التاجي (كوفيد ١٩)

خلال فترة النصف الأول من عام ٢٠٢١

تعزيزاً للشفافية وعملاً بتوجيهات مصرف البحرين المركزي، يورد البنك الأهلي المتحد ش.م.ب فيما يلي معلومات إضافية بشأن التأثير المالي لأزمة جائحة الفيروس التاجي المستجد (كوفيد-١٩) على عمليات المجموعة وبياناتها المالية عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

فقد تسببت أزمة الجائحة الفيروسية ولا تزال في أوضاع وتداعيات وخيمة لل الاقتصاد العالمي وشلل وإضطراب كبير في الأنشطة الاقتصادية والتجارية حول العالم وفاقم من هذه الأوضاع حالة الضبابية وعدم اليقين التي هيمنت على البيئة التشغيلية العامة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في العديد من الأقطار في تحقيق معدلات تطعيم مرتفعة بين سكانها مما عزز الآمال بتجاوز مرحلة الأزمة، إلا أن ما شهدته الأونة الأخيرة من موجات مت厚نة جديدة من الفيروس قد زاد الأوضاع الصحية تعقيداً وارتدا سلباً على عودة الثقة للأأسواق. وفي مواجهة هذه الأزمة، فقد بادرت الحكومات والبنوك المركزية المختلفة للتدخل عبر مجموعة من التدابير المالية والنقدية للحد من تداعياتها على الإستقرار الاقتصادي وأوضاع الأسواق.

وكان مصرف البحرين المركزي قد أصدر تعديماً في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٠ يوجه فيه مصارف التجوزة بالسماح للعملاء بتأجيل سداد أقساط قروضهم وتمويلاتهم لمدة ستة أشهر إضافية (غاية ٣٠ يونيو ٢٠٢١) مع إحتساب مبالغ الفائدة المستحقة نظير هذا التأجيل. كما قام مصرف البحرين المركزي أيضاً بمدّ فترة سريان إجراءات الدعم المعلن عنها سابقاً حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وهي إجراءات شملت ما يلي:

- خفض الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي المقررة لبنوك التجوزة من ٥% إلى ٣%.
- خفض الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من ١٠٠% إلى ٨٠%.
- خفض الوزن النسبي لمخاطر تمويلات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ٧٥% إلى ٢٥%.
- وضع سقف لرسوم معاملات البطاقات المحاسبة على مؤسسات نقاط البيع التجارية، وفترة تسكين لتحويل تصنيف التعرضات الائتمانية من المرحلة (٣) إلى المرحلة (٢)، ومدّ مهلة تغيير التصنيف من المرحلة (١) إلى (٢) إلى ٧٤ يوماً، وزيادة نسبة التمويل المنوح إلى قيمة العقار للقروض العقارية.

وفي دولة الكويت و عملاً بالمادة الثانية من قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٢١، فقد أصدر بنك الكويت المركزي تعديماً في ١٨ أبريل ٢٠٢١ يوجه فيه البنوك المحلية بالسماح لعملائها من المواطنين الكويتيين المستحقين بتأجيل الإلتزامات المالية المترتبة على تمويلاتهم الإستهلاكية والمقسطة الإسكانية لمدة ستة أشهر دون إحتساب أي كلفة عليهم نتيجة هذا التأجيل الذي ستتحمل الخزانة العامة لدولة الكويت كلفته وفقاً لهذا القانون. وتتفيداً لذلك، فقد قام البنك التابع للمجموعة، البنك الأهلي المتحد - الكويت ش.م.ك.ع ، بإتاحة خيار تأجيل سداد الأقساط المشمولة بهذا القانون لمدة ٦ أشهر ابتداء من أول قسط لاحق لتاريخ إيداع العميل رغبته بتأجيل السداد ومدّ أجل إستحقاق هذه التسهيلات تبعاً لذلك. وتبلغ قيمة عائد الربح المستحق للبنك نتيجة تعديل التدفقات النقدية المتعاقد عليها بحسب هذا التأجيل ٣٣,٨ مليون دولار أمريكي والذي سيتم تلقي قيمته من قبل حكومة دولة الكويت بموجب الشروط والضوابط المقررة وفقاً للمادة (٧) في هذا الشأن.

ويلخص الجدول أدناه الأثر المالي الناتج عن العوامل المشار إليها أعلاه لفترة النصف الأول من عام ٢٠٢١:

صافي الأثر المالي (مليون دولار أمريكي)			
الحقوق العائدة لمساهمي المجموعة	الميزانية العمومية الموحدة (الموجودات)	قائمة الدخل الموحدة	
-	٦٧,٢	-	خفض الاحتياطي النقدي المودع لدى مصرف البحرين المركزي

تأثيرات أخرى للجائحة الفيروسية:

سجلت مجموعة البنك الأهلي المتحد أرباحاً صافية عائدة لمساهميها بلغت ٢٩٨,٦ مليون دولار أمريكي لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، وتمثل نمواً بنسبة ١١,٧٪ بالمقارنة مع أرباح الفترة النصفية نفسها من عام ٢٠٢٠ والتي بلغت ٢٩٣,٤ مليون دولار أمريكي.

وسعياً لإحتواء تداعيات أزمة الجائحة والحد من تأثيراتها على الأسواق، فقد استمرت السلطات الرقابية في الإبقاء على معدلات متدنية لأسعار الفائدة القياسية وذلك على أثر قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة في النصف الثاني من عام ٢٠١٩ ومرة أخرى في الرابع الأول من عام ٢٠٢٠. وعلى هذا الصعيد، فقد ارتفع دخل البنك من صافي الفوائد بواقع ١٤,٩

مليون دولار أمريكي بنسبة ٣,٧% بفعل الإدارة النشطة للميزانية العمومية. كما إنخفض دخل الرسوم والعمولات بواقع ١,٩ مليون دولار أمريكي (-٤%) بسبب تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي.

وقد قام البنك بتقدير مستوى المخصصات الإجمالية المطلوبة لغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلفيات المنتظمة المصنفة ضمن المرحلة الأولى والثانية على أساس احترازي وذلك وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) وأخذًا بعين الإعتبار متغيرات الاقتصاد الكلي وتقدير الإدارة العليا في التحسب لأي إرتفاع جوهري محتمل لمخاطر الائتمان في قطاعات معينة أو في محفظة البنك بشكل عام في ظل أوضاع الاضطراب وعدم اليقين الناشئة عن أزمة الجائحة. وعليه فقد قام البنك بتجنيد إجمالي مخصصات إضافية بقيمة ٤,٥ مليون دولار أمريكي للخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلفيات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والثانية إلى جانب مخصصات إضافية بقيمة ٣٥ مليون دولار أمريكي تجاه القروض والسلفيات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١.

وفي إطار مسؤوليتها ومبادراتها الاجتماعية، قامت مجموعة البنك الأهلي المتحد بتقديم تبرعات إجمالي ١٠٠ مليون دولار أمريكي في النصف الأول من العام الجاري مساهمة منها في دعم الجهود الخيرية والإنسانية ومبادرات التخفيف من تداعيات الوباء في أفطار عمل المجموعة.

وتستمر المجموعة في الالتزام بكافة التوجيهات والاشتراطات الرسمية السارية وتطبيق مختلف الإجراءات والتدابير الاحترازية اللازمة لتأمين صحة وسلامة عاملائها وموظفيها ضد مخاطر الجائحة، كما تواصل المجموعة أيضاً الاستثمار في تعزيز قدراتها التقنية والتشغيلية بهدف تمكين العملاء من إنجاز أكبر قدر من معاملاتهم عن بعد بصورة فعالة وآمنة وكذلك تمكين وتدريب موظفي المجموعة على أداء مهامهم الوظيفية عن بعد بالكفاءة المطلوبة في ظل ظروف الجائحة.

هذا ويجدر التنويه بأن المعلومات الواردة أعلاه تعد مجرد حصيلة أولية لبيان الآثار المالية لأحداث تفشي الجائحة على عمليات البنك ونتائجها كما بتاريخ إعدادها ولا ينبغي التعويل عليها لأي غرض آخر كما أنها لا تمثل تقييمًا نهائياً أو شاملًا لهذه الآثار وتظل عرضة للتعديل والتحديث بحسب مستجدات الأوضاع وتطوراتها، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات لم تخضع لمراجعة من قبل المدققين الخارجيين ولا تشكل بالتالي جزءاً من القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة لفترة النصف الأول من عام ٢٠٢١.